

مركز الشفافية للمعلومات

وزارة الاسكان رصد أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2009 م

بشأن أية استفسارات : عبدالحميد على عبدالمنعم ، رئيس مركز الشفافية للمعلومات
a2monem@ hotmail.com (965) 99477799

رصد أحوال الشفافية في مؤسسة الرعاية السكنية ملف نوفمبر 2009

10 نوفمبر

التجارية تقاضي السكنية بشأن المساكن المنخفضة التكاليف عيسى الحمصي: علمت 'الجريدة' من مصدر مطلع أن الشركة التجارية العقارية رفعت دعوى ضد المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بخصوص المباني المنخفضة التكاليف.

ولفت المصدر إلى أن 'التجارية العقارية' قد رست عليها مناقصة المباني المنخفضة التكاليف الخاصة بالرعاية السكنية، على أن عرضها هو أفضل العروض من حيث السعر والموصفات وغير ذلك من الأمور الاشتراطية. وبين أن الرعاية السكنية قد سحبت المشروع من 'التجارية العقارية' دون أسباب مبررة، ما دفع الشركة إلى رفع دعوى لتحصيل حقوقها. من جهة ثانية، لفت المصدر إلى أن الشركة التجارية العقارية قد لجأت إلى بيع دراسة المشروع إلى حكومة أبوظبي، بعد أن حصلت على نفس الميزات التي حصلت عليها داخل الكويت من حيث الأرض وغير ذلك، قبل سحب المناقصة منها.

<http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=135701>

14 نوفمبر

حساب الحقل في وزارة الإسكان لا ينطبق على حساب البيدر مشروع المساكن المنخفضة التكاليف بانتظار المساءلة! كتب بدر المهنا: ظلت القضية الاسكانية الأكثر تداولاً على الساحة البرلمانية رغم كل الملفات التي تعترضها من حين لآخر حتى أن مجلس الأمة خصص لها لجنة برلمانية من أجل المتابعة والمحاسبة فيما إذا تقاعست الحكومة عن إنجازها. ويأتي ضمن المشروع الاسكاني جملة من المقترحات التي تعهد وزير الدولة لشؤون الإسكان أحمد الفهد بمتابعتها أكثر من مرة، ومن بينها انشاء شركات اسكانية مساهمة توزع اسهمها على المواطنين بالتساوي ويحق لها تملك ما تشاء من الأراضي التابعة للدولة لتحويلها إلى وحدات سكنية، لكن حساب الحقل ليس كحساب البيدر إذ أن يوم الحكومة بسنة كما يقولون والمشاريع مازالت على الورق فقط.

ومن بين الشركات المساهمة انشاء شركة من أجل المساكن المنخفضة التكاليف التي تحظى باهتمام نيابي كبير، وحتى اليوم لم ير ذلك المشروع النور بعدما تعثر في دهاليز الحكومة الواسعة، كما أن وزير الاسكان المعني بالقضية انشغل بتسجيل النقاط مع النواب ونسي الهم الرئيسي المفترض القيام به «مشروع المساكن المنخفضة التكاليف» وهو أمر يردده بعض أعضاء اللجنة الاسكانية ممن توقعوا أن تجد القضية الاسكانية فرصة للحل على يد الوزير الفهد.

وتقول المؤسسة العامة للرعاية السكنية أنها شرعت عام 1976 بإنشاء 9696 بيتاً منخفض التكاليف لايواء المقيمين ببيوت العشيش والقضاء على تلك الظاهرة حيث تم انجاز 5546 بيتاً بمنطقة الصليبية و4150 بيتاً بمنطقة الجهراء مع خدمات البنية التحتية والمرافق العامة.

وبعد مضي 29 عاماً من عمر المشروع، ونظراً لعدم اهتمام قاطني هذه البيوت بصيانتها واستغلالهم مساحات الافنية باضافة مبان عليها بطرق عشوائية غير هندسية، فقد تردت حالة البيوت وأصبح الوضع الحالي غير مقبول ولا يتناسب مع التطور العمراني بدولة الكويت!

ونظراً لما آلت اليه حالة تلك البيوت، فقد تم اصدار القانون رقم 45 لسنة 2007 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بتاريخ 2007/7/8، ومن اهم مواد القانون، التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية خلال سنة بتأسيس شركة مساهمة كويتية تقوم بانشاء مساكن منخفضة التكاليف بديلة عن المساكن الشعبية القائمة في منطقتي الجهراء والصليبية بنظام الـB.O.T، وبعدد انتفاع مدته اربعون عاماً. تخصص اسهمها على النحو التالي:

— 50% تطرح بمزاد علني عام بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية والشركات الاخرى التي يوافق عليها مجلس الوزراء.

— 50% من الاسهم تطرح للاكتتاب العام للكويتيين.

— القيمة الإيجارية لا تزيد على خمسين ديناراً شهرياً للوحدة السكنية طوال مدة العقد. كما خصصت بلدية الكويت الموقعين 6 و7 من المدن التوابع، شريطة موافقة شركة نفط الكويت، لكن شركة النفط لم تتنازل عنهما، وقامت بلدية الكويت بتخصيص بموقع بديل بتاريخ 2009/2/16.

وينص القانون على المكونات التالية:

1- الوحدات السكنية.

2- المباني غير الربحية.

3- المباني ذات العائد الاستثماري (مبان خدمية ربحية).

4- المنطقة التجارية الاستثمارية.

5- البنية التحتية.

6- مواقع تخصص لجهات النفع العام.

7- كل ما تضعه تفصيلاً المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وأوضح القانون أنه لا يجوز أي تعديل على مكونات المشروع بعد طرح الأسهم في المزاد العلني العام، سواء كان ذلك بزيادة أو تخفيض المساحات المخصصة

للاستعمال التجاري أو الاستثماري أو الوحدات السكنية أو غير ذلك من الاستعمالات الأخرى، لذلك فعلى المؤسسة أن تقوم بتحديد كل مكونات المشروع بمختلف تفاصيلها ومواصفاتها وتحديد نسب الاستعمالات المختلفة وبما يضمن عدم ادخال اي تعديلات عليها بعد طرح اسهم الشركة في المزااد العلني.
كما قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة والاتفاق على متطلبات كل منهم بالمشروع.
أولاً: تم اصدار القرار الوزاري رقم 23 لسنة 2007 بتاريخ 2007/8/1 بشأن تشكيل لجنة لدراسة واعداد متطلبات تفعيل القانون 2007/45 ومن اهم انجازات اللجنة:

- تحديد مكونات المشروع بالتنسيق مع الوزارات.
 - إعداد الشروط المرجعية للمزايدة.
 - اعداد الشروط المرجعية للدراسة الاقتصادية.
 - اعداد المواصفات الخاصة والعامة للوحدات السكنية والمباني غير الربحية واعمال الطرق والبنية التحتية.
 - اعداد مقترح اصول المزايدة.
 - اعداد مسودة وثيقة عقد ال B.O.T.
 - اعداد الدراسة القانونية بشأن العلاقة بين المؤسسة والشركة المساهمة ومستأجري الوحدات السكنية.
 - اعداد مسودة النظام الاساسي للشركة المساهمة.
 - اعداد المسودة النهائية لوثيقة عقد التأسيس.
 - اعداد مسودة مرسوم انشاء الشركة المساهمة.
 - اعداد شروط المزايدة.
- وبناء على ما ورد في القانون رقم 45 لسنة 2007 عن عدم جواز زيادة أو تخفيض المساحات المخصصة للاستعمال التجاري او الاستثماري او الوحدات السكنية أو غير ذلك من الاستعمالات الأخرى، أو في أي من المرافق والخدمات بأي شكل يؤثر على الأسس التي تم بموجبها طرح اسهم الشركة في المزااد العلني، مما يستلزم على المؤسسة اجراء دراسة جدوى اقتصادية متخصصة لتحديد نوعية ومساحات واستعمالات المناطق التجارية والاستثمارية وغيرها بصفة غير قابلة للتعديل بعد طرح المزايدة على المستثمرين.
- ثانياً: تم إصدار القرار الوزاري رقم 2 لسنة 2008 بتاريخ 2008/2/10 بشأن تشكيل اللجنة التأسيسية لانشاء شركة كويتية مساهمة عامة، وتترأس اللجنة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبمشاركة ممثلين عن:

- الهيئة العامة للاستثمار.
- وزارة التجارة.
- وزارة المالية.
- إدارة الفتوى والتشريع.

ثالثاً: نظراً لارتباط تأسيس الشركة بتحديد موقع المشروع وارتباط الدراسات التالية بالموقع:

- 1 - الدراسة الاقتصادية.
- 2 - أعمال الرفع المساحي وتحديد العوائق.
- 3 - تمشيط وتطهير الموقع من الألغام والمتفجرات.
- 4 - الفحوصات الاستكشافية للتربة.
- 5 - ربط المشروع بخدمات البنية التحتية، فقد حرصت المؤسسة على متابعة بلدية الكويت واستعمالها بتخصيص موقع المشروع، وذلك من خلال الاجراءات الإدارية المتعلقة بهذا الشأن حيث صدر قرار التخصيص بكتاب بلدية الكويت بتاريخ 2009/2/16.

وقامت اللجنة التأسيسية بعمل الاجراءات التالية:
- اعتماد الشروط المرجعية للدراسة الاقتصادية.
- إعداد الشروط والمعايير المطلوب توفرها بالمكاتب الاستشارية.
- تأهيل (الشركات/ المكاتب) الاستشارية الاقتصادية لإعداد الدراسة الاقتصادية للمشروع.

- طرح مسابقة لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية.
دراسة الجدوى الاقتصادية
تم توقيع العقد مع الاستشاري الفائز بتاريخ 2009/8/20 ومدة إنجاز كل مراحل العقد 165 يوماً.

المرحلة الأولى: ومدتها 90 يوماً وتنتهي بتاريخ 2009/11/17، وتشمل مخرجاتها تسليم كل الدراسات السكانية والبيئية والبدائل التخطيطية للمدينة ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع.

المرحلة الثانية: ومدتها 60 يوماً تبدأ بعد 15 يوماً من انتهاء المرحلة الأولى (فترة مراجعة المؤسسة لأعمال المرحلة الأولى) وتشمل إعداد صيغة الإعلان لدعوة الشركات في دخول المزايمة وتقييم وتأهيل الشركات المزايمة.

كما تم الانتهاء من أعمال الرفع المساحي وتحديد العوائق. وقامت وزارة الدفاع بتمشيط الموقع بالكامل والتأكيد على خلوه من أي متفجرات، وتم الانتهاء من أعمال الفحوصات الاستكشافية للتربة.

وأفادت وزارة الكهرباء والماء عن حاجتها الى 5 محطات كهرباء رئيسية وستقوم الوزارة بإنجازها خلال 3 سنوات من تاريخ استلام موقع هذه المحطات.
كما طلبت دائرة المياه بوزارة الكهرباء مخاطبتها بالاحتياجات الفعلية.

وأفادت وزارة الأشغال بعدم وجود شبكات لصرف مياه الأمطار والصرف الصحي بالقرب من الموقع، وكذلك عدم وجود طرق ربط قريبة من الموقع وضرورة التنسيق مع البلدية بهذا الخصوص لتحديد طرق الربط وأماكن المسارات، وقد تم أخذ ذلك بالاعتبار في الشروط المرجعية.

ويقوم حالياً الفريق المكلف بمتابعة أعمال العقد باستلام المخرجات التالية من قبل المتعهد وفق البرنامج الزمني للدراسة الاقتصادية:

- الدراسة البيئية الأولية.
- الدراسة الديموغرافية والسكانية.
- تقرير جمع المعلومات من الوزارات والجهات ذات العلاقة للمناطق ذات المكونات الربحية (غير السكني)، ومتوقع انتهاء دراسة الجدوى في منتصف نوفمبر 2009.
- ومتوقع كذلك الانتهاء من المستندات بشكل نهائي وطرحها للمزايدة في نهاية عام 2009.
- وللاستفادة من الوقت وتزامنا مع أعمال عقد تقديم الخدمات الاستشارية المالية والفنية لتأسيس الشركة، قامت اللجنة التأسيسية بإعداد المستندات التالية:
- الدراسة القانونية.
- مسودة وثيقة عقد الـ B.O.T.
- عقد التأسيس.
- شروط المزايدة.
- مسودة مرسوم الترخيص لتأسيس الشركة. وجر مراجعتها بشكل نهائي لإرسالها إلى إدارة الفتوى والتشريع.
- وستقوم اللجنة التأسيسية قبل نهاية شهر أكتوبر 2009 بالإعلان عن المشروع ودعوة الشركات الراغبة للمشاركة في المزايدة لتأهيل الشركات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية واعتماد مشاركتها من مجلس الوزراء حسب ما نص عليه القانون رقم 45 لسنة 2007.

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=14112009&date=549823>

15 نوفمبر

لقاء / الكندري لـ«الراي»: 145 مليون دينار تصرف على بدل الإيجار
 كتب طلال الشمري: كشف مدير ادارة بدل الايجار في المؤسسة العامة للرعاية السكنية يوسف الكندري لـ«الراي» النقاب عن ارتفاع مذهب في اعداد المستفيدين من صرف بدل الايجار وتفاقم الكلفة المالية بعد صدور القانون الخاص (الجديد) لبدل الايجار من مجلس الامة. ووضح الكندري ان اجمالي عدد المنتفعين من المواطنين بعد صدور القانون الجديد لبدل الايجار بلغ في العام (2009/2008) (86659) مواطنا بينما كان في عام (2005-2006) (37759) مواطنا. وذكر ان اجمالي المصروفات على بدل الايجار ارتفع من 44 مليوناً و 356 الف دينار في عام 2005./2006، إلى 145 مليوناً و 339 الف دينار في العام (2008-2009). وأشار الكندري إلى ان النظام الجديد لمسألة صرف بدل الايجار للمواطنين ماليا لا يتطلب من اي مواطن الا ان يتقدم بطلب اسكاني لدى ادارة خدمة المواطن و«نحن بدورنا نقوم بالدخول على ملفه عن طريق النظام الآلي (الاسكنر)، كي تظهر لدينا المعاملة ويتم صرف بدل الايجار له دون عناء الحضور، كما كان سابقا. وكشف الكندري النقاب عن ان الادارة ستقوم بعد عيد الاضحى مباشرة بايقاف صرف بدل الايجار

لاصحاب الطلبات في تاريخ 1993/4/8 وما قبلها الذين وردت اولوية دورهم في التوزيع ولم يحضروا. كما امام الكندري اللثام عن خطوة جديدة قامت بها الادارة حاليا وتتمثل في الحجز على قيمة بدل الايجار الشهرية البالغة 150 دينارا في ما يتعلق بالمواطنين الذين تصدر ضدهم احكام لمصلحة طليقاتهم، ثم تحويل المبلغ مباشرة إلى وزارة العدل لصرفه إلى المرأة المطلقة.

وقال الكندري ان الادارة تجهز حاليا لعقد اجتماعات تنسيقية مع الوزارات الاخرى لازالة بعض المعوقات في عملية صرف بدل الايجار للمواطنين الذين تحصل زوجاتهم على بدل سكن من الوزارات التي تعمل لديها. وفي ما يلي نص اللقاء:

• بعد صدور القانون الجديد لبديل الايجار ما الاشتراطات التي اصبح على ضوئها يصرف مبلغ 150 دينارا لكل مواطن يطلب هذا البديل؟

- لا توجد اشتراطات متعددة، لكن الشرط الوحيد هو وجود طلب اسكاني لديه والا يتمتع برعاية سكنية (بدل سكن) من اي وزارة لان بعض الوزارات تعطي لموظفيها ما يسمى بـ«بدل السكن او بدل نقدي».

• ولكن هناك بعض الوزارات تدفع هذا البديل النقدي بأقل من قيمة بدل الايجار المقررة... كيف يتم حل هذه المشكلة؟

- طبيعي ان تقوم المؤسسة اذا قل البديل النقدي الذي يتقاضاه المواطن عن قيمة بدل الايجار المقررة له (150) دينارا بدفع الفارق بين البديلين.

• نلاحظ انه يوجد بعد صدور القانون الجديد لبديل الايجار ارتفاع في اعداد المتقدمين او المنتفعين به في السنوات الاخيرة، فهل لك ان تطلعنا على آخر الارقام لديكم؟

- نعم، اثناء صدور القانون في عام 2006 كان اجمالي المستفيدين لعام 2005 - 2006 بلغ 37 الفا و759 مواطنا بينما وصل في عام 2008 - 2009 إلى 83 الفا و540 مواطنا وارتفع المبلغ المصروف من 44 مليوناً و356 الف دينار في عام 2005 - 2006 إلى 83 مليوناً و540 الف دينار في عام 2008 - 2009.

• في ما يتعلق بالطلبة سواء الدارسون في الكويت او خارجها المتزوجون هل يصرف لهم بدل الإيجار؟

- نعم، اذا كان لديهم طلب اسكاني يصرف لهم اسوة بالمواطنين الآخرين.

• نتيجة الارتفاع في أعداد المستفيدين من بدل الايجار، هل لديكم القدرة على استقبال المواطنين وتسلم المعاملات يوميا؟

- الآن ينصب عملنا في الادارة على الدخول إلى ملف المواطن اي طلبه الاسكاني الذي يتقدم به لادارة خدمة المواطن عن طريق النظام الآلي (الاسكنر) وتظهر لدينا المعاملة ثم نقوم بصرف بدل الايجار، والادارة هي اول ادارة في المؤسسة تطبق تداول المعاملة الكترونيا عن طريق الحاسب الآلي من دون تداول اوراق رسمية، اذ يمكن معاينة الاوراق عن طريق المسح الضوئي (الاسكنر) الموجود لدينا في المؤسسة وصراف بدل الايجار وهذا لا يستلزم حضور المواطن لدينا من الادارة.

• هل لديكم النية لاتخاذ الاجراءات ضد من لم يحضر للقرعة من اصحاب الطلبات؟

- نعم فالمؤسسة ستقوم بعد عيد الاضحى المبارك بايقاف بدل الايجار على جميع طلبات 1993/4/8 وما قبلها نظرا لورود اولويتهم في التوزيع (القرعة) وعدم حضورهم، لعدم رغبتهم في التخصيص على جميع المناطق، لان المادة الرابعة من قانون بدل الايجار تنص على وقف بدل الايجار عن ترد اولويته في التوزيع على البدائل السكنية، ويطلب تأجيل التسلم لاسباب خاصة به او تسلم ايا من المساكن الحكومية وتنازل عنها.

والمادة نفسها تجيز ايضا وقف البديل عن المواطنين الذين وردت اولويتهم بتاريخ 1993/4/8 ولم يتقدموا البتة للمؤسسة للتخصيص لهم على البدائل السكنية.

• هل لدى الادارة خطوات جديدة تزيل بعض المشكلات التي تواجه المرأة من جهة بدل الايجار؟

- طبعا بدل الايجار يصرف حسب القانون لرب الأسرة لكن نحن في الادارة عمدنا بدءا من شهر اكتوبر إلى وقف صرف بدل الايجار عمّن طلبت وزارة العدل تحويل قيمة بدله لها لصرفها على طليقته نتيجة حكم قضائي، ثم نقوم بتحويل هذا المبلغ وارسال الكشوفات إلى وزارة العدل مباشرة التي تقوم بدورها بصرف قيمة بدل الايجار لمصلحة طليقة رب الاسرة.

• وهل هناك مشكلات اخرى تعترضون مواجهتها في المستقبل القريب؟

- لان نعم لدينا بعض «الربكة» لجهة بعض المواطنين الذين يطلبون من الادارة وقف بدل الايجار عنهم، لان الوزارات التي تعمل فيها زوجاتهم وتصرف لها بدل سكن توقف هذا البديل للاخيرة لان زوجها حسب النظم القانونية المعمول بها لديهم تمنع صرف بدل الايجار لاي موظفة زوجها يحصل على هذا البديل من المؤسسة العامة للرعاية السكنية، اي من الدولة.

• لماذا هذه الاشكالية؟

- قانون بدل الايجار الاخير يلزم المؤسسة صرف بدل الايجار لكل رب اسرة، ونحن نقوم بتنفيذ القانون، لكن الوزارات الاخرى لديها نظم تمنع اعطاء الزوجة التي يحصل زوجها على بدل الايجار صرف البديل السكني الشهري لها، ولذلك سنقوم بعقد عدة اجتماعات مع وزارات الدولة لحل هذه المشكلة، خصوصا وان بعض المواطنين طلبوا حسب رغبتهم وقف بدل الايجار عنهم كي لا تحرم زوجاتهم من البديل السكني الشهري، ونحن نستجيب لطلبات ورغبات المواطنين تجنبنا لهذه الاشكالية.

• أخيرا بالنسبة للمواطنين الذين تتبدل حساباتهم البنكية، ما المطلوب منهم فعله في هذه الحالة كي يستمر صرف بدل الايجار لهم؟

- نطلب منهم شهادة من البنك برقم الحساب الجديد يحضرها إلى ادارة خدمة المواطن، لان تغيير رقم الحساب يشكل لنا ازعاجا او اشكالية نتيجة عدم وضوح البطاقة الممغنطة التي بداخلها رقم الحساب، حين تظهر في المسح الضوئي لدينا (الاسكندر) فالمطلوب شهادة برقم الحساب الجديد تبدو واضحة لدى ادارة خدمة المواطن.

[167418http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=](http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=167418)

الفهد: نعم.. هناك تأخير بأعمال المستشارين في عقود مدن «جابر الأحمد» و«صباح الأحمد» و«الخيران»
أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون التنمية الشيخ أحمد الفهد ان هناك تأخيراً في أعمال المستشارين في عقود مشاريع مدنية جابر الاحمد ومدينة صباح الأحمد والخيران. وأوضح الفهد في رده على سؤال النائب د. وليد الطبطبائي بشأن الاستفسار عن الاراضي التي سلمت للمؤسسة العامة للرعاية السكنية والاجراءات التي اتخذتها المؤسسة بشأنها، وجاءت الردود على النحو التالي:
أولاً:

- يوجد تأخير في اعمال المستشارين في عقود مشاريع مدينة جابر الاحمد ومدينة صباح الأحمد ومدينة الخيران، وتقوم المؤسسة بتطبيق الغرامات الجزائية المنصوص عليها بالعقود وبنظر في هذه الغرامة اذا تقدم المستشارون بمطالباتهم لتمديد مدة العقود اذا كانت لاسباب خارجة عن ارادتهم.
- ان عقود التخطيط والتصميم خصوصاً لمشاريع المدن المتكاملة يتطلب من المستشار ان يقوم بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة بالمشروع «بلدية الكويت، وزارة الكهرباء والماء، وزارة الداخلية، وزارة المواصلات... الخ» لتحديد برامجها ومتطلباتها في تلك المشاريع بالإضافة الى ضرورة الحصول على اعتماد تلك الجهات للمخططات سواء في مرحلة التخطيط او مرحلة التصميم، ونظراً لعدم التزام بعض الجهات بتزويد المستشار بمتطلباتها وتدقيق واعتماد المخططات التي يقدمها المستشار للاعمال التابعة لها بالمدد المحددة بالبرنامج الزمني للمشروع فان ذلك يؤدي الى تأخير المستشار في انجاز اعماله، هذا بالإضافة الى انه قد تكون هناك اسباب تأخير ترجع الى المستشار نفسه من حيث ادارته المشروع.
- بناءً على ما ورد اعلاه، يصعب حالياً تحديد اسباب معينة لتأخير اعمال التخطيط والتصميم لحين دراسة جميع اسباب التأخير «والتي يطالب المستشارون بسببها تمديد مدة العقود» ومدى تأثير تلك الاسباب على اعمال المشروع مقارنة بالبرنامج الزمني المعتمد، علماً بأن المؤسسة تقوم بدراسة مطالبات المستشارين ومن ثم يتخذ القرار المناسب في تمديد مدة العقد من عدمه.

ثانياً:

- بيان مساحات القسائم وكلفة اعمال التخطيط والتصميم للاستشاريين واعداد القسائم موضحة بالمرفق رقم 4.
- كلفة انشاء وانجاز وصيانة اعمال الوحدات السكنية والبنية التحتية والمباني العامة موضحة بالمرفق رقم 5.
ثالثاً:

- موقف الاعمال لكل مشروع في مراحل التخطيط والتصميم موضحة بالمرفق رقم 1.

- موعد تسليم الوحدات السكنية سيكون في نهاية اعمال التنفيذ المبني بالبرامج الزماني لتنفيذ المشاريع الاسكانية - مرفق رقم 2.
- ستكون الوحدات مكتملة من حيث خدمات البنية التحتية عند التسليم، وجاري التنسيق مع وزارات الخدمات لضمان انتهاء الخدمات الرئيسية التابعة لهذه الوزارات في وقت متزامن مع انجاز الاعمال في الوحدات السكنية، ولاسيما اوصول التيار الكهربائي.

[179151http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=](http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=179151)

18 نوفمبر

خلافات إدارات «السكنية» تطيح بجداول توزيع قسائم 3 مدن كتب طلال الشمري:دبت خلافات حادة بين بعض الإدارات الفنية والإدارية المختصة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية، قد تطيح بالأمال المعقودة على إعداد جداول التوزيع لقسائم مدينة صباح الأحمد وشمال غرب الصليبخات وبيوت سعد العبدالله التي من المقرر اعلانها خلال الشهر الجاري.
وكشف مصدر مطلع لـ«الراي» ان مساعي حثيثة حاليا تجريها ادارة التنسيق والبرامج في المؤسسة لعقد اجتماع خلال الاسبوع الجاري بين الإدارات الفنية والإدارية المختصة للتوصل إلى نقاط «التقاء» في مسيرة إعداد الجداول. ووضح المصدر ان الخلافات بين رؤساء بعض القطاعات لم يكشف عن طبيعتها لكنها على ما يبدو تحمل تراكمات سابقة في التعاطي الراهن معها.
وأشار إلى ان الموظفين يستعدون إلى طي هذه الخلافات فعليا كي يتم اعداد جدول التوزيع لهذه المشاريع المرتقبة من المواطنين بعد فترة انتظار طويلة.
وتحدث المصدر عن ضغوطات كبيرة يواجهها هؤلاء الموظفون لدى سؤالهم من قبل المواطنين الذين تم التخصيص لهم في هذه المدن عن موعد توزيع القسائم والبيوت. واعرّب المصدر عن امله بأن تتدخل الإدارة العليا في طي هذه الخلافات وتمكين ادارة التنسيق والبرامج من التوفيق بين الإدارات المختصة واعداد الجداول خلال الشهر الجاري.
وكانت المؤسسة استدعت خلال فترة لا تقل عن عام على المدن الثلاث وابرمت عقودا لتنفيذ البنية التحتية لعدد من القسائم والبيوت ولم يتبق لها سوى التوزيع حسب لوائح نظام التوزيعات على المخطط.
ويرتقب المواطنون الحصول على الوحدات السكنية خلال هذا العام، كما وعدت المؤسسة في وقت سابق من اجل انجاح خطة الدولة في المنهجية الجديدة للرعاية السكنية وهي «التوزيع على المخططات».

[168102http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=](http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=168102)

بشأن أية استفسارات : عبدالحميد على عبدالمنعم ، رئيس مركز الشفافية للمعلومات
a2monem@ hotmail.com (965) 99477799